

Distr.: Limited  
4 December 2015  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

اللجنة الثانية

البند ٢٦ من جدول الأعمال

التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، بورنومو أحمد شانندرا (إندونيسيا) على  
أساس مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار [A/C.2/70/L.34](#)

التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٧٨/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠،  
و ٢٢٠/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، و ٢٢٨/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون  
الأول/ديسمبر ٢٠١٢، و ٢٣٣/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣،  
و ٢٤٠/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي<sup>(١)</sup>، وخصوصا  
مبادئ روما الخمسة المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي المستدام، وإذ تلاحظ إعلان روما بشأن  
التغذية<sup>(٢)</sup>، وإطار العمل<sup>(٣)</sup> الذي يوفر مجموعة من الخيارات السياسية والاستراتيجيات  
الطوعية التي اعتمدت في المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية المعقود في روما من ١٩ إلى  
٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، لتستخدمها الحكومات، حسب الاقتضاء،

(١) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الوثيقة 2009/2.WSFS.

(٢) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة EB 136/8، المرفق الأول.

(٣) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة EB 136/8، المرفق الثاني.



الرجاء إعادة استعمال الورق



وإذ تشير كذلك إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية<sup>(٤)</sup>، وجدول أعمال القرن ٢١<sup>(٥)</sup>، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١<sup>(٦)</sup>، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة<sup>(٧)</sup> وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ التنفيذية)<sup>(٨)</sup>، وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية<sup>(٩)</sup>، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥<sup>(١٠)</sup>، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري<sup>(١١)</sup>، والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة لعام ٢٠١٠ المعني بالأهداف الإنمائية للألفية<sup>(١٢)</sup>، وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً<sup>(١٣)</sup>، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)<sup>(١٤)</sup>، والوثيقة الختامية للمناسبة الخاصة التي نظمها رئيس الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ في سياق متابعة الجهود المبذولة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية<sup>(١٥)</sup>،

(٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٥) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٦) القرار د-١٩/٢، المرفق.

(٧) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٨) المرجع نفسه، القرار ٢.

(٩) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المكسيك، ١٨-٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(١٠) القرار ١/٦٠.

(١١) القرار ٢٢٩/٦٣، المرفق.

(١٢) القرار ١/٦٥.

(١٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

(١٤) القرار ١٥/٦٩، المرفق.

(١٥) القرار ٦/٦٨.

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"<sup>(١٦)</sup>،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ والمعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠" الذي يعتمد مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، والتزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، انطلاقاً من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية وسعيها للنهوض بما لم يكتمل من أعمالها،

وإذ تعيد أيضاً تأكيد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتدعمها وتكملها وتساعد في توضيح سياق غاياتها المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، والتي أعادت تأكيد الالتزام السياسي القوي بمعالجة تحدي التمويل وهيئة بيئية مؤاتية على جميع المستويات للتنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تعرب عن القلق إزاء الأسباب المتعددة والمعقدة لأزمات الغذاء التي تحدث في مناطق مختلفة من العالم وتؤثر في البلدان النامية، ولا سيما البلدان المستوردة الصافية للأغذية، وآثارها في الأمن الغذائي والتغذية والتي يتوجب على الحكومات الوطنية والمجتمع المدني والمجتمع الدولي التصدي لها على نحو شامل ومنسق في كل من الأجل القصير والمتوسط والطويل، وإذ تكرر التأكيد على أن السببين الجذريين لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية هما الفقر وعدم الإنصاف، وإذ لا يزال يساورها القلق مما يمثله التقلب المفرط في أسعار الغذاء من تحدٍ خطير لمكافحة الفقر والجوع وللجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما تلك المتعلقة بالقضاء على الجوع وسوء التغذية،

(١٦) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

وإذ تؤكد من جديد أهمية دعم برنامج عمل الاتحاد الأفريقي حتى عام ٢٠٦٣، وخطة عمله العشرية، باعتبارهما إطارا استراتيجيا لضمان إحداث تحوّل اجتماعي واقتصادي إيجابي في أفريقيا في غضون السنوات الخمسين القادمة، وبرنامجها الخاص بالقارة الوارد في قرارات الجمعية العامة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والمبادرات الإقليمية مثل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا،

وإذ ترحب بنتائج الدورة الثانية والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي المعقودة في روما في الفترة من ١٢ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وإذ تحيط علما بإقرار اللجنة للمبادئ الطوعية الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية، وإذ تشير إلى مبادئها التوجيهية الطوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني،

وإذ تلاحظ مع التقدير العمل الذي تضطلع به الهيئات والمنظمات الدولية المعنية، بما فيها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بشأن التنمية الزراعية وبشأن تعزيز الأمن الغذائي وتحسين نتائج التغذية،

وإذ ترحب بإعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحوّل الزراعيين من أجل الرخاء العميم وتحسين سبل المعيشة، الذي اعتمده مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثالثة والعشرين، وإذ ترحب أيضا باستراتيجية وخريطة طريق الاتحاد الأفريقي لتسهيل أعمال التزامات مالابو المتعلقة بالزراعة لعام ٢٠١٤، الصادرة خلال الدورة العادية الرابعة والعشرين لمؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات، التي عقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥،

وإذ تؤكد من جديد أن الزراعة تظل قطاعا رئيسيا أساسيا للبلدان النامية، وإذ تلاحظ أهمية العمل من أجل القضاء على السياسات الحمائية بجميع أشكالها ومن أجل الالتزام بإجراء مفاوضات شاملة تهدف إلى تحقيق تحسن كبير في فرص الوصول إلى الأسواق وتخفيض كبير في أشكال الدعم الوطني التي تخل بالتجارة والقضاء في الوقت نفسه على جميع أشكال دعم الصادرات وفرض ضوابط على جميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، حسب التكليف الوارد في برنامج عمل الدوحة<sup>(١٧)</sup> وفي الإطار الذي اعتمده المجلس العام لمنظمة

(١٧) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

التجارة العالمية في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ وفي إعلان هونغ كونغ الوزاري الذي اعتمده منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥،

وإذ تؤكد من جديد أيضا حق كل فرد في الحصول على طعام مأمون وكاف ومغذ، بما يتفق مع الحق في الحصول على غذاء كاف والحق الأساسي لكل فرد في أن يكون في مأمن من الجوع، لكي يتمكن من النمو على نحو كامل والحفاظ على قدراته البدنية والعقلية، وإذ تشدد على ضرورة بذل جهود خاصة لتلبية الاحتياجات التغذوية، ولا سيما احتياجات النساء والأطفال والمسنين والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة ومن يعيشون أوضاعا هشة،

وإذ لا يزال يساورها بالغ القلق لأن أحدث تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تفيد بأن زهاء ٧٩٣ مليون شخص، أي شخص واحد من كل تسعة أشخاص في العالم، يعانون من الجوع المزمن، وأن ٩٨ في المائة من الأشخاص الذين يعانون الجوع يعيشون في البلدان النامية، وإذ تلاحظ مع القلق أن هذا العدد يظل مرتفعا بصفة خاصة، وإذ تلاحظ أيضا أن توقف النمو يشكل تحديا هاما يتعين على الدول الأعضاء التصدي له،

وإذ لا يزال يساورها بالغ القلق أيضا من استمرار حالة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية التي تواجه ملايين الناس ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى،

وإذ تعيد التأكيد على الضرورة الملحة لاتخاذ إجراءات لمعالجة الآثار السلبية لتغير المناخ في الأمن الغذائي والأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية،

وإذ تعيد التأكيد أيضا على أهمية القيام، في جملة أمور، بتمكين النساء والشباب وصغار الملاك الريفيين والأسر العاملة في الزراعة، كعناصر حيوية في تعزيز التنمية الزراعية والريفية والأمن الغذائي وتحسين نتائج التغذية،

وإذ ترحب بإحياء السنة الدولية للتربة لعام ٢٠١٥ ويوم التربة العالمي في ٥ كانون الأول/ديسمبر لزيادة إدراك وفهم أهمية التربة بالنسبة للأمن الغذائي ووظائف النظام الإيكولوجي الحيوية، وإذ تتطلع إلى إحياء السنة الدولية للبقول في عام ٢٠١٦ لزيادة الوعي بالفوائد الغذائية للبقول كجزء من الإنتاج الغذائي المستدام الرامي إلى تحقيق الأمن الغذائي والتغذية،

وإذ ترحب بانعقاد معرض ميلانو لعام ٢٠١٥، الذي كان موضوعه "تغذية الكوكب، طاقة للحياة" وبالجهود التي بذلها المشاركون لتوجيه اهتمام عامة الناس إلى أهمية الأمن الغذائي والتغذية على الصعيد العالمي،

وإذ تحيط علما مع التقدير بالمنشور المعنون استئصال شأفة الجوع: الدور الحاسم للاستثمار في الحماية الاجتماعية والزراعة، الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي في تموز/يوليه ٢٠١٥، والمنشور المعنون حالة الأغذية والزراعة في عام ٢٠١٥: الحماية الاجتماعية والزراعة: كسر حلقة الفقر في المناطق الريفية الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة، وإذ تلاحظ أن موضوع يوم الأغذية العالمي لعام ٢٠١٥ هو "الحماية الاجتماعية والزراعة: كسر حلقة الفقر في المناطق الريفية"،

وإذ تقر بضرورة زيادة الاستثمار العام والخاص في قطاع الزراعة، لأغراض منها مكافحة الجوع وسوء التغذية والنهوض بالتنمية الريفية والحضرية المستدامة،

وإذ تحيط علما بتقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي عن دور المياه في الأمن الغذائي والتغذية، والفاقد والمهدر من الأغذية في سياق نظم الأغذية المستدامة، ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية،

وإذ تشير إلى إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ وإلى مبادئه التوجيهية<sup>(١٨)</sup>، وإذ تشير أيضا إلى تشجيعها على إجراء تدريبات منتظمة على التأهب للكوارث والتصدي لها والتعافي من آثارها، على الصعيدين الوطني والمحلي، بهدف كفاءة التصدي السريع والفعال للكوارث وما يتصل بها من حالات التزوح، بما في ذلك إمكانية الحصول على الإمدادات الأساسية من الأغذية ومواد الإغاثة غير الغذائية، بما يلائم الاحتياجات المحلية،

وإذ تشير أيضا إلى أن أهداف التنمية المستدامة وغاياتها متكاملة وغير قابلة للتجزئة وتحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وإذ تسلم بأن بلوغ الهدف ٢ والغايات المترابطة للأهداف الأخرى سيكون عاملا حاسما بالنسبة لأمر شتى منها القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية،

وإذ ترحب بإطلاق برنامج نظم الأغذية المستدامة ضمن إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة يوم ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ في معرض ميلانو، الذي يهدف إلى الإسراع بالتحول صوب نظم أغذية أكثر استدامة،

وإذ تشدد على أهمية سياسة الشمول داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وعلى ضرورة عدم إغفال أي بلد لدى تنفيذ هذا القرار،

(١٨) القرار ٦٩/٢٨٣، المرفق الثاني.

- ١ - تخطط علما بتقرير الأمين العام<sup>(١٩)</sup>؛
- ٢ - تشدد على أهمية مواصلة النظر في مسألة الزراعة والتنمية والأمن الغذائي والتغذية، وتشجع الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة على إيلاء الاعتبار الواجب لهذه المسألة عند تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة؛
- ٣ - تكرر التأكيد على أهمية أن تحدد البلدان النامية استراتيجياتها للأمن الغذائي، وعلى أن مسألة تحسين الأمن الغذائي والتغذية تشكل تحدياً عالمياً ومسؤولية من مسؤوليات السياسات الوطنية، وأن أي خطط للتصدي لهذا التحدي في سياق مساعي القضاء على الفقر يتعين وضعها وتصميمها وتولي زمام أمرها وتوجيهها وتشكيلها في إطار وطني بالتشاور مع الجهات المعنية الرئيسية كافة على الصعيد الوطني، حسب الاقتضاء، بوصف ذلك عملية لتحقيق الشمول، وتحت الدول الأعضاء، ولا سيما الدول المتضررة، على إيلاء أولوية عالية للأمن الغذائي والتغذية وتخصيد ذلك في برامجها وميزانياتها الوطنية؛
- ٤ - تهيب بالاجتماع الدولي أن يواصل دعمه للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وإطار النتائج الخاص به، الذي هو جزء لا يتجزأ من ذلك البرنامج يقدم توجيهات بشأن تخطيط برامج الاستثمار وتنفيذها؛
- ٥ - ترحب بالالتزام السياسي المتزايد الذي تبديه الدول الأعضاء للتصدي للجوع وجميع أشكال سوء التغذية وترحب، في هذا الصدد، بحركة تحسين مستوى التغذية، وتشجع الدول الأعضاء على الانخراط في تلك الحركة على الصعيدين العالمي والقطري، لمواصلة الحد من الجوع وجميع أشكال سوء التغذية في العالم، بين النساء على وجه الخصوص، ولا سيما الحوامل والمرضعات، وبين الأطفال دون سن الثانية؛
- ٦ - ترحب أيضاً بالأهداف العالمية الستة التي وضعتها جمعية الصحة العالمية للتصدي لسوء التغذية في العالم؛
- ٧ - تخطط علما بالاتفاق العالمي للتغذية من أجل النمو، الذي وقعه أكثر من ١٠٠ بلد وشركة ومنظمة مجتمع مدني، لخفض عدد الأطفال الذين يعانون من توقف النمو بمقدار ٢٠ مليون طفل بحلول عام ٢٠٢٠، وبالالتزامات المالية المعلنة دعماً لهذا الهدف، وكذلك بالمناسبة الثانية بشأن التغذية من أجل النمو التي ستُعقد في عام ٢٠١٦؛

٨ - ترحب بمبادرة الأمين العام "تحدي القضاء على الجوع"، وهدف بلوغ عالم خال من الفقر، وتحيط علما بالتقدم المحرز في تحسين التعاون والتنسيق والاتساق من قبل جميع أصحاب المصلحة للتغلب على تحدي الجوع وسوء التغذية؛

٩ - تؤكد ضرورة زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية على نحو مستدام على الصعيد العالمي، في الوقت الذي تلاحظ فيه تنوع الظروف والنظم الزراعية، بطرق منها تحسين أداء الأسواق والنظم التجارية والعمل على ضمانه وتعزيز التعاون الدولي، وبخاصة لصالح البلدان النامية، وزيادة استثمار القطاعين العام والخاص في مجال الزراعة المستدامة وإدارة الأراضي والتنمية الريفية، وتشير إلى أن هذه الاستثمارات والجهود المبذولة من القطاعين العام والخاص ينبغي أن تعود بالفائدة أيضا، حسب الاقتضاء، على صغار الملاك المحليين من حيث تعزيز الأمن الغذائي وتحسين نتائج التغذية والحد من أوجه عدم المساواة؛

١٠ - تسلم بضرورة زيادة قدرة إنتاج الأغذية والإنتاج الزراعي على مواجهة تغير المناخ، وتشجع على بذل جهود على جميع الصعد لدعم الممارسات الزراعية المراعية للمناخ، بما في ذلك زراعة الأحراج واستغلالها والزراعة الحافظة للموارد وخطط إدارة المياه والبذور المقاومة للجفاف والسيول والإدارة المستدامة للثروة الحيوانية، واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قدرة الفئات المستضعفة والنظم الغذائية على الصمود، الأمر الذي يمكن أيضا أن تترتب عليه آثار إيجابية على نطاق أوسع، مع التشديد على أن التكيف مع تغير المناخ شاغل وهدف رئيسي لجميع المزارعين ومنتجي الأغذية، ولا سيما صغار المنتجين وأصحاب المزارع الأسرية؛

١١ - تسلم أيضا بنتائج الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المعقودة في باريس في الفترة من ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وتلاحظ الأثر الضار لتغير المناخ على الأمن الغذائي؛

١٢ - تعيد تأكيد ضرورة تشجيع وتعزيز ودعم زراعة أكثر استدامة، بما يشمل المحاصيل والماشية والغابات ومصايد الأسماك وتربية المائيات، تسهم في تحسين الأمن الغذائي والقضاء على الجوع وتتوافر فيها مقومات الاستمرار من الناحية الاقتصادية مع حفظ الأراضي والمياه والموارد الجينية النباتية والحيوانية والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وتعزيز القدرة على مواجهة تغير المناخ والكوارث الطبيعية، وتسلم بضرورة الحفاظ على العمليات الإيكولوجية الطبيعية التي تدعم نظم الإنتاج الغذائي المستدامة والفعالة وتكفل الأمن الغذائي؛

١٣ - ترحب بإعلان روما بشأن التغذية، وبإطار العمل الذي يتيح مجموعة من الخيارات والاستراتيجيات الطوعية في مجال السياسات لكي تستخدمها الحكومات، حسب الاقتضاء؛

١٤ - تسلم بأن لنظم الأغذية دوراً أساسياً في تعزيز الحماية الغذائية الصحية وتحسين التغذية، وترحب بوضع سياسات وطنية ترمي إلى القضاء على سوء التغذية بجميع أشكاله وتغيير نظم الأغذية بحيث تتاح الحماية الغذائية للجميع، مع إعادة التأكيد على وجوب القيام في الوقت نفسه بتعزيز نظم الصحة والمياه والصرف الصحي من أجل القضاء على سوء التغذية؛

١٥ - تعيد تأكيد الدور البالغ الأهمية للنظم الإيكولوجية البحرية السليمة والزراعة المستدامة ومصايد الأسماك المستدامة وتربية المائيات المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي وإمكانيات الحصول على الأغذية الكافية والمأمونة والمغذية وفي توفير سبل الرزق لملايين الناس، ولا سيما سكان الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

١٦ - تسلم بأن برامج وتدابير الحماية الاجتماعية فعالة في الحد من الفقر والجوع؛

١٧ - تشجع الجهود المبذولة على جميع المستويات لوضع تدابير وبرامج لتوفير الحماية الاجتماعية ولتعزيز هذه التدابير والبرامج، بما في ذلك شبكات الأمان الوطنية وبرامج الحماية الوطنية للمحتاجين والضعفاء، مثل برامج تقديم الأغذية والنقود مقابل العمل وبرامج التحويلات النقدية والقسائم وبرامج التغذية المدرسية وبرامج تغذية الأمهات والأطفال، وتنويعه بتلك الجهود، وتؤكد في هذا الصدد أهمية زيادة الاستثمار وبناء القدرات وتطوير النظم؛

١٨ - تدعو إلى سد الفجوة بين الجنسين في الحصول على الموارد الإنتاجية في مجال الزراعة، في الوقت الذي تلاحظ فيه مع القلق أن الفجوة بين الجنسين لا تزال قائمة فيما يتعلق بموارد ومدخلات وخدمات كثيرة، وتؤكد ضرورة بذل وتعزيز الجهود الرامية إلى تمكين النساء، ولا سيما النساء الريفيات، وإلى تلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية لهن ولأسرهن، وكفالة تمتعهن بمستويات معيشة ملائمة وظروف عمل لائقة وضمان سلامتهن الشخصية واستفادتهن بالكامل من الأراضي والموارد الطبيعية ووصولهن إلى الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية؛

١٩ - لا يزال يساورها بالغ القلق من تكرر حالات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في مناطق مختلفة من العالم واستمرار تأثيرها سلباً في الصحة والتغذية، وبخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتؤكد في هذا الصدد الضرورة الملحة لبذل جهود مشتركة على جميع المستويات للتصدي لهذا الوضع بطريقة متسقة وفعالة؛

٢٠ - تسلم بأهمية دور الشعوب الأصلية وصغار المزارعين ومعارفهم ونظمهم التقليدية للإمداد بالبذور في الحفاظ على التنوع البيولوجي وفي العمل على ضمان الأمن الغذائي وتحسين التغذية؛

٢١ - تحيط علماً بالتقرير الصادر عن مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة عن دورته التاسعة والثلاثين<sup>(٢٠)</sup> وتقرير لجنة الزراعة عن دورتها الرابعة والعشرين<sup>(٢١)</sup> الذي أعرب عن التأييد لمفهوم نظم التراث الزراعي ذات الأهمية على الصعيد العالمي، ونوه بإسهام نظم التراث الزراعي ذات الأهمية على الصعيد العالمي في التراث الزراعي والتنوع البيولوجي والتنمية المستدامة؛

٢٢ - تشدد على ضرورة إعادة تنشيط قطاع الزراعة وتعزيز التنمية الريفية والسعي إلى كفالة الأمن الغذائي والتغذية، وبخاصة في البلدان النامية، بطريقة مستدامة، مما سيؤدي إلى تحقيق مكاسب جمّة على صعيد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة برمتها، وتؤكد أهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتلبية احتياجات المجتمعات المحلية الريفية على نحو أفضل بطرق منها تعزيز إمكانية حصول المنتجين الزراعيين، وبخاصة صغار المنتجين والنساء والشباب والشعوب ومن يعيشون أوضاعاً هشّة، على الخدمات الائتمانية وغيرها من الخدمات المالية وتعزيز فرص وصولهم إلى الأسواق وضمان حيازتهم للأراضي وتوفير الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والتعليم والتدريب والمعارف لهم ووصولهم على التكنولوجيات الملائمة الميسورة التكلفة لأغراض منها ضمان كفاءة الري وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة وجمع المياه وتخزينها؛

٢٣ - تسلم بالحاجة المتزايدة إلى اتخاذ إجراءات لمكافحة الجوع وسوء التغذية في صفوف فقراء الحضر؛

٢٤ - تعيد تأكيد ضرورة السعي إلى اتباع نهج شامل ذي مسارين إزاء الأمن الغذائي والتغذية يتضمن اتخاذ إجراءات مباشرة للتصدي فوراً للجوع في أوساط أشد الفئات

(٢٠) انظر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الوثيقة C 2015/REP.

(٢١) انظر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الوثيقة C 2015/REP/21.

ضعفا وتنفيذ برامج متوسطة الأجل وطويلة الأجل للزراعة المستدامة والأمن الغذائي والتغذية والتنمية الريفية للقضاء على الأسباب الجذرية للجوع والفقر، بوسائل من بينها الأعمال التدريبية للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني؛

٢٥ - تعيد أيضا تأكيد ضرورة التشجيع على التوسع بقدر كبير في البحوث المتعلقة بالغذاء والتغذية والزراعة والخدمات الإرشادية والتدريب والتعليم، وتمويلها من جميع المصادر، لتحسين الإنتاجية الزراعية والاستدامة الزراعية من أجل تعزيز الزراعة باعتبارها قطاعا رئيسيا لتعزيز التنمية ولبناء القدرة على الصمود من أجل التعافي بشكل أفضل من آثار الأزمات والصدمات، بطرق منها تعزيز العمل الذي يقوم به الفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية بعد إصلاحه، لزيادة أثره في التنمية ودعم نظم البحث الوطنية والجامعات العامة ومؤسسات البحوث، وتشجيع نقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها، والتبادل الطوعي للمعارف والممارسات والبحوث من أجل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته وتحسين إمكانية الحصول بشكل منصف على نتائج البحوث والتكنولوجيات بشروط متفق عليها على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحفظ الموارد الوراثية؛

٢٦ - تؤكد أن إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف ومنفتح وغير تمييزي ومنصف ويستند إلى قواعد أمر من شأنه أن ينهض بالزراعة والتنمية الريفية في البلدان النامية ويسهم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية على الصعيد العالمي، وتحث على أن تشجع الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية المشاركة الشاملة للمزارعين، ولا سيما منهم صغار الملاك، بمن فيهم النساء، في الأسواق المجتمعية والوطنية والإقليمية والدولية؛

٢٧ - تؤكد أيضا ضرورة مواصلة تعزيز التعاون بين منظمة لأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي واللجان الإقليمية وجميع كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية الأخرى وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات التجارية والاقتصادية الدولية، وفقا لولاية كل منها، من أجل زيادة فعاليتها، بوسائل منها الدعم المقدم من فرقة العمل الرفيعة المستوى التي أنشأها الأمين العام والمعنية بالأمن الغذائي والتغذوي في العالم، وضرورة تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية والقطاعين العام والخاص على دعم وتعزيز الجهود المبذولة من أجل تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي والتغذية؛

٢٨ - تسلّم بالإسهام الذي قدمته حتى الآن نظم الإنذار المبكر، وتؤكد ضرورة تعزيز موثوقية هذه النظم وأينتها على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، مع التركيز

على البلدان القليلة المنعة بوجه خاص في مواجهة الارتفاع المفرط في الأسعار وحالات الطوارئ الغذائية؛

٢٩ - تؤكد ضرورة الحد بقدر كبير من الفاقد من الأغذية بعد الحصاد وغير ذلك من الفاقد والهدر في الأغذية عبر جميع حلقات سلسلة الإمدادات الغذائية، بوسائل منها زيادة التشجيع على اتباع ممارسات الحصاد المناسبة وتجهيز المنتجات الغذائية الزراعية وتوفير المرافق المناسبة لتخزين الأغذية وتعبئتها، وتشجيع أنماط الاستهلاك المستدام؛

٣٠ - تعيد تأكيد الدور المهم والطابع الشامل للجنة الأمن الغذائي العالمي باعتبارها جهازا رئيسيا يعنى بمعالجة مسألة الأمن الغذائي العالمي والتغذية؛ وتلاحظ الدور الذي يمكن أن تؤديه اللجنة في دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما تلك المتعلقة بالقضاء على الجوع وسوء التغذية؛

٣١ - تشجع البلدان على إيلاء الاعتبار الواجب لنشر المبادئ التوجيهية الطوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، والمبادئ الطوعية للاستثمار المسؤول في نظم الزراعة والأغذية، وعلى التعريف بهذه المبادئ وتنفيذها بصيغتها التي أقرتها لجنة الأمن الغذائي العالمي في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤؛

٣٢ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية أن تضمن، في حدود ولاية وموارد كل منها، عدم إغفال أي بلد لدى تنفيذ هذا القرار؛

٣٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية في دورتها الحادية والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورها الحادية والسبعين البند المعنون "التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية"، ما لم يُتفق على خلاف ذلك في المناقشات المتعلقة بتنشيط اللجنة الثانية.